



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريـرج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

مساهمة القيمة الخارجية للدينار في دعم المكانة التجارية للجزائر على المستوى الدولي

دراسة قياسية لفترة (2000-2020)

إعداد الطالبين:

- عبد الحفيظ دحامنة
- يوسف عكروم

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ التعليم العالي	عبادي محمد
مشرفا ومقرا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ محاضراً	رحالي بلقاسم
مناقشا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ محاضراً	عدلي ابراهيم

السنة الجامعية: 2021-2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريـرج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

مساهمة القيمة الخارجية للدينار في دعم المكانة التجارية للجزائر على المستوى الدولي

دراسة قياسية لفترة (2000-2020)

إعداد الطالبين:

- عبد الحفيظ دحامنة
- يوسف عكروم

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ التعليم العالي	عبادي محمد
مشرفا ومقرا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ محاضراً	رحالي بلقاسم
مناقشا	جامعة برج بوعريـرج	أستاذ محاضراً	عدلي ابراهيم

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، أما بعد تتوجه بالشكر العظيم لله جل
وعلا الذي وفقنا لهذا العمل نحمده سبحانه.

وإذا كان لا بد من شكر فإننا لا نبالغ إن قلنا بأن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها وأسمى
إكرام وتقدير لما قدمه خلال توجيهاته وتحفيزاته لنا الأستاذ المشرف "مرحالي بلقاسم" الذي
ساعدنا في هذا العمل، والأساتذة "دحامنة عبد الجميل"، "حرونري خالد"

والطالب "محشايشي سميح" وأخي "قاسمي جلال"

كما لا ننسى كل من دعمنا وساعدنا، نخص بالذكر والدينا وأساتذتنا، ونشكر كل من
ساعدنا ولو بكلمة بسيطة أو دعاء خالص لله عز وجل.

أخيرا اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين في الأولين وفي الآخرين

وفي الملء الأعلى إلى يوم الدين أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تحت قدمها تكمن الجنة..... أمي

إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا..... أبي

حفظهما الله وأطال في عمرهما

"عبد الحفيظ"

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين في الأولين وفي الآخرين

وفي الملء الأعلى إلى يوم الدين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تحت قدمها تكمن الجنة..... أمي

إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا..... أبي

إلى نروحي التي كانت سند لي وأولادي والعائلة الكريمة

حفظهم الله وأطال في أعمارهم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات القيمة الخارجية للدينار الجزائري في دعم المكانة التجارية للجزائر على المستوى الدولي، وذلك من خلال دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020، حيث اعتمدنا سعر صرف كل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري كمؤشرات للقيمة الخارجية للعملة، بينما اعتمدنا رصيد الميزان التجاري كمؤشر على المكانة التجارية للجزائر، وباستخدام نموذج ARDL توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أهمها: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري وسعر صرف كل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن، والأثر السلبي لكل من سعر صرف الدولار والأورو على الميزان التجاري الجزائري في الأجلين الطويل والقصير معا.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، المكانة التجارية للجزائر، الدينار الجزائري، الأورو، الدولار.

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of fluctuations of external value of the Algerian dinar in supporting Algeria's commercial position at the international level, through an econometric and analytical study for the period 2000-2020, we adopted the exchange rate of the dollar and the euro against the Algerian dinar as indicators of the external value of the currency, and we adopted the balance of trade balance as an indicator of Algeria's commercial standing, and from using the ARDL model we reached several results, the most important is that there is an existence of a long-term equilibrium relationship between the trade balance and the exchange rate of the dollar and the euro against the Algerian dinar, and thus the existence of a joint or simultaneous integration relationship, the negative impact of both dollar and euro exchange rate on the Algerian trade balance is in the long and short terms.

Keywords: Exchange rate, trade balance, Algeria's commercial position, Algerian dinar, Euro, Dollar.

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	الملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للقيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: القيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية.....
03	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للقيمة الخارجية للعملة.....
07	المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية.....
19	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....
19	المطلب الأول: الأبحاث و الدراسات المحلية السابقة.....
20	المطلب الثاني: الأبحاث و الدراسات الأجنبية السابقة.....
22	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020	
24	تمهيد.....
25	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
25	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.....
30	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
35	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....
36	المطلب الأول: عرض الدراسة القياسية.....
41	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.....
46	خلاصة الفصل.....
48	الخاتمة العامة.....
52	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث	01
37	نتائج اختبار PHILLIPS-PERRON على متغيرات البحث	02
39	نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)	03
40	مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL	04
40	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	05
42	المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر	06
43	نتائج اختبارات ملائمة النموذج	07
43	مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة	08

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	تطور سعر صرف كل من الأورو والدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020	01
27	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020	02
29	تطور سعر صرف الأورو والدولار والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	03
38	أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE	04
44	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	05
45	نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL	06

مقدمة عامة

أدت التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم مؤخرا من عولمة اقتصادية وما نتج عنها من سقوط للحدود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية إلى خلق المزيد من الفرص الاقتصادية للتبادل التجاري بين الدول، الأمر الذي دفع بالكثير منها إلى محاولة تحسين خصائصها التجارية على المستوى الدولي، وعلى نفس النسق توجهت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية إلى محاولة تعزيز مكانتها التجارية الدولية، خصوصا بعد انهيار أسعار البترول، وهو ما استوجب العمل على تعزيز وتحسين العديد من المؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على غرار القيمة الخارجية للعملة أو ما يعرف عموما بسعر الصرف.

يعد سعر الصرف أحد المتغيرات الهامة وذات الأثر البالغ على مؤشرات التوازن الكلي، بما في ذلك الميزان التجاري الذي يعكس وضعية أي اقتصاد وحجم مبادلاته التجارية الخارجية، كما يلعب في الوقت ذاته دورا بارزا في إظهار القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى الدولي، ولكون سعر الصرف يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على غرار عمليات العرض والطلب، فإنه يصبح عرضة للكثير من التقلبات، والتي قد تؤدي بدورها إلى التأثير على الميزان التجاري للدولة، ومنه التأثير على تجارتها الخارجية، لذا فإنه يقع على عاتق السلطات النقدية مسؤولية تجسيد مختلف الآليات للتحكم في قيمة العملة الوطنية وضبطها (الدينار الجزائري)، وهذا بغرض جعل هذا الأخير يلعب دورا محوريا في دعم المكانة التجارية للجزائر بما يتماشى مع سياستها التجارية والاقتصادية العامة.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، وبغرض تحقيق مختلف أهداف الدراسة بطريقة منهجية، سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم القيمة الخارجية للدينار في دعم المكانة التجارية للجزائر على المستوى الدولي؟

على ضوء الإشكالية سالفة الذكر، تدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل مضمون هذا البحث، كما يلي:

- ما المقصود بالقيمة الخارجية للعملة؟

- ما المقصود بالتجارة الخارجية؟

- ما هو أثر تقلبات القيمة الخارجية للدينار على الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية الرئيسية وما انبثق عنها من أسئلة فرعية، تم اقتراح الفرضيات التالية:

- يؤدي تراجع القيمة الخارجية للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي إلى تحسين قيمة الصادرات، وبالتالي الرفع من قيمة رصيد الميزان التجاري.
- يؤدي انخفاض القيمة الخارجية للدينار مقارنة الأورو إلى كبح قيمة الواردات، وبالتالي الرفع من قيمة رصيد الميزان التجاري.

أهمية الدراسة:

في خضم ما تستهدفه الجزائر من تعزيز لمكانتها التجارية خصوصا خلال السنوات القليلة الماضية، وما يترتب عن هذا التوجه من ضرورة تحسين وتعزيز العديد من المؤشرات والمتغيرات ذات الارتباط الوثيق بالتجارة الخارجية، فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على القيمة الخارجية للدينار الجزائري وتأثيراتها على التجارة الخارجية، ومنه على الميزان التجاري للجزائر، بناء على دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة 2000-2020.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإحاطة بموضوع التجارة الخارجية والقيمة الخارجية للدينار؛
- تقديم أساس نظري لمتغيرات الدراسة على غرار التجارة الخارجية وقيمة العملة الخارجية؛
- تسليط الضوء على العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري؛
- الوقوف على مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- تم إختيار الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، والتي نوردتها تباعا كما يلي:
- الرغبة الشخصية للبحث في المواضيع ذات الصلة بالمالية الدولية والإقتصاد الجزائري؛
 - دخول الموضوع في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية؛
 - الإهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والتجارة الدولية.
 - يعتبر هذا الموضوع موضوعا شاملا للاختصاص حيث يعتبر سعر الصرف من أهم مواضيع المالية الدولية، والميزان التجاري هو المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن أداء التجارة الخارجية لأي دولة، ومعالجة الموضوع سيمكننا من التعرف على العلاقة بينهما؛

منهج الدراسة:

إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من أجل تشخيص موضوع الدراسة من مختلف جوانبه بالإضافة إلى المنهج الإحصائي التطبيقي باستعمال برنامج EViews للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها، كما استندنا إلى تطبيق منهجية ARDL في البحوث التطبيقية من خلال ربط الإطار النظري للبحث مع التحليل القياسي له، عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء استقراءنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا.

حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر، وذلك لمعرفة أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري، باعتبار سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكون الميزان التجاري المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن أداء التجارة الخارجية لأي دولة.

أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية باعتبارها كافية و مناسبة لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، الفصل الأول يضم دراسة الأدبيات التطبيقية والنظرية، والفصل الثاني مخصص للدراسة التطبيقية، حيث تم الاعتماد على طريقة IMRAD في تقسيمات البحث، وذلك انطلاقا من مقدمة عامة كإحاطة بالموضوع تضم الإشكالية والفرضيات، وصولا إلى الخاتمة العامة التي تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، ومتبوعة ببعض التوصيات والآفاق.

وقد تم تخصيص الفصل الأول للحدوث على الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر تغير قيمة العملة على التجارة الخارجية، يتكون من مبحثين، يتناول كل منهما جانب من جوانب موضوع البحث. في حين يخص الفصل الثاني لمعالجة الموضوع في الجزائر، من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار النظري للقيمة الخارجية

للعمة والتجارة الخارجية

تمهيد

إن القيمة الخارجية للعملة تعتبر أحد أهم قنوات الصراع الاقتصادي بين مختلف دول العالم التي لكل منها عملة مختلفة عن الأخرى، حيث أن القيمة الخارجية للعملة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية من بينها سعر الفائدة، عجز الموازنة العامة، الاحتياطات الدولية ومعدل النمو الاقتصادي، كما أنها تتأثر بعوامل أخرى منها الحروب، الاضطرابات الدولية وما ينتج عنها من إشاعات وأخبار.

تعتبر التجارة الخارجية أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي بلد، وقد ظهر هذا المصطلح لتلبية احتياجات البلدان، فهي تقوم بتوفير ما يحتاج إليه البلد من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، ومن جهة أخرى فهي تعد بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعبر عن الواقع الحالي للدول النامية.

المبحث الأول: القيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية

سنتناول في هذا المبحث الإطار النظري لكل من القيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية، حيث سنستعرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقيمة الخارجية للعملة ممثلة في سعر الصرف، كما سنتطرق إلى ماهية التجارة الخارجية، أهميتها وأسباب قيامها، كما سنتناول آليات تأثير قيمة العملة الخارجية على التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للقيمة الخارجية للعملة

أولاً: مفهوم القيمة الخارجية للعملة

يقصد بتعبير قيمة العملة "القيمة التنظيمية والشرعية للعملة"، ويقصد بذلك قيمة العملة في النظام الداخلي (العملة مقياس للقيم الاقتصادية) والتي تتمتع بخصائصها القانونية والنهائية في النظام النقدي الداخلي.¹

يمكن التعبير عن قيمة العملة بالسبب أو الأساس الذي يجعل للعملة قبولاً في الحياة الاقتصادية، فهناك الأساس المعدي لقبول العملة في التداول وهناك الأساس الحكومي لقبول العملة في التداول لأنه من صنع أو إصدار الدولة (الزامية) وهناك الأساس المبني على ثقة الأفراد بالعملة.²

وقد يقصد بها "نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف، والذي يبين قيمة العملة الوطنية في النطاق الدولي، وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة العملة الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة العملة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، حيث تعتبر مؤشر لقيمة العملة الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القيمة الداخلية لها"³.

ومنه نستنتج أن القيمة الخارجية للعملة هي عبارة عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية وما يقابلها من وحدات نقدية لعملة أجنبية أخرى.

ثانياً: آليات تحديد القيمة الخارجية للعملة

1- المعروض النقدي:

يرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الأسعار مستقرة.

¹ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص79.

² محمد لبيب شقر، اقتصاديات النقود، مكتبة النهضة، مصر، 2005، ص186.

³ زينب عوض الله، اسامة محمد الغولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الجبلي الحقوقية، مصر، 2003، ص208.

معنى هذا أنه من أجل المحافظة على مستوى الأسعار يجب أن تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج المتناسب هو الآخر مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الأسعار، أما إذا كانت الزيادة في المعروض النقدي التي تتناسب مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان، فهذا يؤدي إلى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية بسبب التفاوت الحاصل في مستوى الأسعار الناتج عن تغير المعروض النقدي، وبالتالي تحول الطلب على السلع ذات المستوى المرتفع للأسعار إلى السلع ذات المستوى المنخفض للأسعار.

2- معدلات الفائدة:

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، حيث تختلف أسعار الفائدة بين البلدان تبعاً لدرجة وفرة أو ندرة رأس المال فيها، ومن الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه، وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال إلى البلدان النادرة برأس المال، على شكل قروض معقودة بينهم بهدف تعظيم الربح.¹

ومن هذا يبدو أنه هناك مقارنة أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأجنبية كمايلي:

أ. **أسعار الفائدة المحلية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية، وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في قيمة العملة.

ب. **أسعار الفائدة الأجنبية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة.

3- معدلات التضخم:

تعد أنظمة سعر الصرف المعومة من الناحية النظرية أكثر مرونة من أنظمة سعر الصرف الثابتة من حيث تحكمها في معدلات التضخم، بغض النظر عن أسباب التضخم وخصوصاً إذا كان التضخم مستورداً.

¹ صبحي حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2011، ص22.

وطبقا لهذا التوجه فإنها تتجلى فكرة المصدقية، في أن الدولة التي لديها محاولات جادة ومصدقية لمحاربة التضخم، تقوم بتثبيت قيمة عملتها بقيمة عملة دولة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة.¹

4- الميزان التجاري:

تعمل الصادرات والواردات كمؤثر على القيمة الخارجية للعملة، حينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف². معنى هذا أنه هناك حالتين:

أ- التغيرات في قيمة الصادرات: في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من قيمة العملة، أما إذا انخفضت فتؤثر بالتراجع في قيمة العملة.

ب- التغيرات في قيمة الواردات: لكن في المقابل إذا زادت الواردات فإنها تخفض من قيمة العملة وإذا انخفضت لا تؤثر بالخفض من قيمة العملة. لكن في غالب الأحيان عندما تزيد الصادرات يقابلها انخفاض الواردات والعكس، إذن فتغير في حجم وقيمة الصادرات طردي مع قيمة العملة أما تغير قيمة وحجم الواردات عكسي مع تغير قيمة العملة.

5- ميزان المدفوعات:

يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على قيمة العملة حين يكون العجز المستمر في ميزان المدفوعات لدولة ما يسبب زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية، وبمرور الوقت يؤدي إلى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي، دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها. من خلال ما سبق يمكن توضيح حالي العجز والفائض كما يلي:

أ- حالة العجز: أي أن الطلب على العملة الأجنبية أكثر منه على العملة المحلية، ما يعني أن قيمة العملة تنخفض.
ب- حالة الفائض: أي أن الطلب على العملة الأجنبية أقل منه على العملة المحلية، ما يعني أن قيمة العملة مرتفعة، وبالتالي العلاقة طردية بين ناتج ميزان المدفوعات وقيمة العملة في الآجال القصيرة.

¹ عماد عمر محمود علي المنداوي. علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011، ص 61.

² نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر، الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 68.

6- السياحة:

إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي بزيادة الطلب على عملتها، وبالتالي فإن عملة تلك الدولة سوف ترتفع مقابل عملات الدول الأخرى، وكذلك زيادة إقبال المواطنين على السياحة في البلدان الأجنبية يؤثر سلبا على قيمة العملة.¹

7- الأخبار والمعلومات:

بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد كبير من المتغيرات، التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الاقتصادية عموما وغيرها من الأخبار المتعلقة بالمتغيرات ذات التأثير على توجهات قيمة العملة². ولذلك فكلما كانت المعلومات متوفرة وصادقة عن اقتصاد معين، فهذا عامل جيد يجذب المستثمر الأجنبي ويجذبه. وبالتالي المساهمة في جلب المستثمرين، ما يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، وبذلك ترتفع قيمة العملة.

ثالثا: الاحتياطات الدولية وعلاقتها بقيمة العملة

اختلفت تعريفات الاحتياطات الدولية وعلاقتها بقيمة العملة باختلاف العناصر المكونة.

1- تعريف الاحتياطات الدولية:

وفقا لصندوق النقد الدولي تشير الاحتياطات الدولية لأي بلد إلى الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة، كالحفاظ على الثقة في العملة المحلية. وتشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.³

من ناحية الأهمية يمكن تعريف الاحتياطات الدولية على أنها تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية، وبناء على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها

¹عمار، جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعرا صرف في الجزائر للفترة 1990-2010، الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص20.
²المكان نفسه.

³ International Monetary Fund , a for guidelines currency and International reserves foreign and currency liquidity ,2013 , p3.

لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر لإجراء تغييرات أساسية غير مرغوبة في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية¹.

بناء على التعريفات السابقة يتبين أن الاحتياطات الدولية هي تلك الأصول الأجنبية المملوكة من طرف السلطات النقدية والمتاحة لها في أي وقت، لمعالجة الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات وتسوية المعاملات الدولية وتتكون من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية.

2- قيمة العملة والاحتياطات الأجنبية:

يعتبر احتياطي العملة الأجنبية أداة للتحكم في سعر الصرف، حيث تؤدي عمليات الصرف إلى توسع أو تقلص كمية العملة المحلية في التداول، مما يؤثر مباشرة على السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف المستهدف، وبالتالي على قيمة العملة المحلية، وللحفاظ على نفس سعر الصرف في حالة الزيادة في الطلب، فإن البنك المركزي يمكن أن يبيع المزيد من العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من احتياطي العملية الأجنبية، في هذه الحالة تتدهور قيمة العملة المحلية نسبيا إلى قيمة السلع والخدمات².

المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية

إن تطور التجارة الخارجية لأي بلد يتوقف أساسا على كفاءة جهازه الإنتاجي، سواء من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية التي يقدمها المتعاملون، لكن في ظل المنافسة الدولية التي أصبحت التجارة الخارجية تمثل تحديا كبيرا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل أجال التسديد التي يطلبها الزبائن الأجانب من الموردين وما ينتج عن ذلك من عجز في الدورة الإنتاجية وعدم توفر الأموال اللازمة لتحقيق الصفقات بسبب ثقل الخزينة بالديون.

أولا : مفهوم التجارة الخارجية ومكوناتها

في مفهومها العام، التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة والغير منظورة³.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، مصر، ص 9.

² بالقاسم زايري، كفاية الإحتياطات الدولية في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2010، ص 46.

³ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الرمال للنشر والتوزيع، 2014، ص 217.

ويمكن تعريفها على أنها: أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلعة والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.¹

وعرفت أيضا على أنها: تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها، أي أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة، والحكمة من التجارة الخارجية أنها الاستغلال الأمثل للموارد.²

وعرفت أيضا أنها: عملية انتقال السلع بين دول العالم نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة.³

وتعتبر وسيلة تسمح لدولة ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها.⁴

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: تلك المعاملات التجارية التي تتم بين دولتين أو أكثر، أو هي انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود السياسية لدولة ما إلى دولة أخرى.

ثانيا: مكونات التجارة الخارجية:

تتمثل المكونات الأساسية للتجارة الخارجية في الصادرات والواردات، والتي تناوها على النحو الآتي:

1- الصادرات: وهي السلع المنتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، لذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

كما يمكن تعريفها بأنها العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي تؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد، بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وبما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، فهي تؤدي دورها إلى زيادة الدخل الوطني، أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي. وتنقسم الصادرات إلى نوعين:

• الصادرات المنظورة: تتمثل في السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية، مثل البترول والآلات.

¹ محمد أحمد السريبي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص08.

² بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص08.

³ حسين عمر، مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، طبعة 3، ص11.

⁴ رشيد شيلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التجارة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص18.

- الصادرات غير المنظورة: تتمثل في الخدمات غير الملموسة، مثل الخدمات النقل الدولي، خدمات التأمين الدولي، الخدمات المصرفية العالمية... الخ.
- 2- **الواردات:** وهي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، حيث تتمثل في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجداً داخل الحدود الإقليمية أو خارجها وتنقسم الواردات إلى نوعين.
 - الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة، مثل المواد الغذائية.
 - الواردات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة، مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دولة إلى أخرى.¹

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية

تتحدد أهمية التجارة الدولية انطلاقاً من الدور الهام الذي تسهم به في إطار ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن الدور الهام الذي تقوم به فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والاستهلاك والدخل الوطني والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات، إذ يبدو أن نشاط التجارة الدولية مهم من خلال العناصر التالية:

- التجارة الدولية وسيلة رئيسية تلجأ إليها الدول لرفع رصيدها من العملة الصعبة، وهذا للرفع من مستوى الصادرات عن مستوى الواردات، ومنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار ومعدلات التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛²
- تعتبر التجارة الخارجية أحد المؤشرات الهامة التي تقيس القدرات الإنتاجية والتنافسية للدول، وذلك نظراً لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات المتاحة ومدى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛³
- التجارة الدولية أداة تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛⁴
- تسمح التجارة الدولية بنقل التكنولوجيا والخبرات الفنية إضافة إلى تلبية كل أذواق المستهلكين، حتى ولو كان على حساب ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛

¹ صوطة وهبية، قلمي راوية، آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة للفترة 2010-2016 مذكورة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، 2018-2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، ص 03.

² زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر): أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 12.

³ رشاد العصار وآخرون: التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 13

⁴ المكان نفسه.

- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات، خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرب، وبالتالي ومن خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة، ويحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية أو الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة؛¹
- كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية؛²

ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الدولية فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، لذلك فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.³

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.
- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

وبناء على ما سبق يكون من الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكنتية ذاتيا من السلع والخدمات.

¹ عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 19.

² عطا الله الزبون، المرجع السابق، ص 20.

³ السيد محمد احمد السريبي محمد غرت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 09.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، من ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا، وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت للدولة سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

ثالثا : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1- العوامل الطبيعية:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية: إن سوء توزيعها بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها، والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل موارد أولية صناعية، أدخلت كثيرا من التنوع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل موارد أولية زراعية وإنتاج غذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل، خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي¹؛
- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية: التي تشغلها والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
- المناخ: له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كميات الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا

¹ شنيبي سميرة، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن حدة 2005-2006 صص 22-23.

بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية¹.

2- العوامل الاقتصادية

- **التكاليف والأسعار:** بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة، وفي ضوءها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.
- **الجودة:** وترتبط بعامل المنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.
- **التخزين:** حيث أنه كلما كانت قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرق نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.
- **الندرة النسبية:** بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.
- **الرواج والكساد الاقتصادي:** فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.
- **نفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها دوليا².

3- عوامل أخرى

- **الظروف السياسية:** تلعب دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا، وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تتضارب فيها مصالح المتعاملين.

¹ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص 57.

² شنيني سميرة، مرجع سبق ذكره، صص 26-27.

- الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة، وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، فكلما كانت الإجراءات سهلة ومسيرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة¹.
- القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تنفيذه بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.
- الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعاً لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب وارتباطها بالصادرات أو الواردات.
- اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيراً ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية².

رابعاً : أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً باستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً.
- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

¹حسام على داود، أين ابوخفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الأردن، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2002، ص62.

²شنيبي سميرة مرجع سبق ذكره، ص29.

- اختلاف مستوى التكنولوجيا في الإنتاج من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حالة انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء كفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج، بشرط توفير كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي، وذلك بالاعتماد على التجارة الخارجية، بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.
- التخصيص الدولي: حيث أن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع، وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة إنتاجها، وهذا التخصيص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة بحيث يؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفورات الحجم الكبير¹.

خامسا: تقلبات القيمة الخارجية للعملة وأثرها على التجارة الخارجية

تعرض القيمة الخارجية للعملة لعدد من التقلبات التي تجعل من التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات معرضة هي الأخرى للتغيرات والتقلبات التي تحدث في سعر الصرف.

1- تقلبات سعر الصرف:

عند الحديث عن تقلبات سعر الصرف كثيرا ما تتداول مصطلحات مختلفة للتعبير عن ذلك، وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بينها، فنجد مصطلح انخفاض (Dépréciation) وارتفاع قيمة العملة (Appréciation)، وكذا التخفيض (Dévaluation) والرفع من قيمة العملة (Réévaluation).

حيث يأخذ التخفيض في قيمة العملة مكانة عندما يكون سعر العملات الأجنبية في ظل نظام الصرف الثابت، ويزداد بقرار رسمي، أما الرفع فهو عكس التخفيض، بينما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة، وذلك عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي².

¹ نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص11.

² صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص295.

- تخفيض وانخفاض قيمة العملة:

أ. مفهوم تخفيض قيمة العملة (Dévaluation): المقصود بتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج.¹

تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير سعر الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى، والسبب وراء إتباع هذا الإجراء هو تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ترتفع صادرات البلد مقابل انخفاض استيراداته من السلع الأجنبية²، كما يمكن أن تلجا إليه من أجل³:

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة، أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، فالنموذج الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات؛

- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يحد من الطلب عليها من السوق الموازي.

ويمكن تقسيم أهداف تخفيض قيمة العملة إلى ثلاثة أهداف رئيسية خلال الفترات التالية⁴:

- في المدى القصير: تقليل ومعالجة العجز في الميزان التجاري، لأن قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات، ومنه تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري؛

- في المدى المتوسط: زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية؛

- في المدى الطويل: تسجيل أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية.

ويشترط لنجاح عملية التخفيض ما يعرف بنظرية استجابة المرونات حسب " مارشال-ليرنر " بالإضافة إلى¹:

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 258.

² صبحي حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1999-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، 2011-2012، ص 14.

⁴ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازي (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 64.

- عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها؛
 - درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي قصد إحلال الواردات؛
 - عدم تجاوز الإنفاق الكلي نسبة الاستثمار وثبات الدخول، مع ثبات الأسعار المحلية للتصدير؛
 - عدم قيام الدول الأخرى بإجراءات من شأنها عرقلة الوصول إلى هدف التخفيض مثل تقييد التجارة.
- ب. مفهوم انخفاض قيمة العملة (Dépréciation): يشير مفهوم انخفاض قيمة العملة إلى أن عملية شراء وحدة نقدية من العملات الأجنبية تصبح تتطلب كمية أكبر من العملات المحلية، وعملية شراء غير المقيم لوحدة واحدة من العملة المحلية لا تكلفه إلا شيئاً قليلاً من العملة الأجنبية أو من عملة دولته، حيث يحدث هذا الانخفاض نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب، ويحصل هذا الانخفاض في حالة نظام الصرف العائم².
- ومن أهم العوامل المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة ما يلي³:
- زيادة الواردات وانخفاض الصادرات؛
 - ارتفاع معدل التضخم المحلي؛
 - انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.
- رفع وارتفاع قيمة العملة:

أ. مفهوم رفع قيمة العملة (Réévaluation): إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية الرفع تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الواحدة.

ومن أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها ما يلي⁴:

* تشير نظرية المرونات إلى أن عملية التخفيض لن تكون مجدية إلا إذا تحقق هذا الشرط، والذي ينص على أن مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات يكون أكبر من الواحد. للمزيد من الإطلاع انظر: محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب بنجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 317.

¹ بربري محمد الأمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 73.

² معزوز لقمان، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على تغيرات أسعار السلع الإستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016، ص 130.

³ بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

- وجود فائض في ميزان المدفوعات، ولغرض التخلص منه تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مؤديا ذلك بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا)؛

- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى.

ولتجنب الآثار السلبية لعملية رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توفر جملة من الشروط أهمها¹:

- أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها؛

- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج الوطني من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع قيمة النقد يصبح مؤكدا؛

- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط بشكل أساسي بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية للاقتصاد الوطني واتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية غالبا ما تكون أقل ضررا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

ب. مفهوم ارتفاع قيمة العملة (Appréciation): يشير ارتفاع قيمة العملة إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لدولة ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، بمعنى أن عملية شراء وحدة نقدية من العملات الأجنبية، تصبح تتطلب كمية أقل من العملات المحلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن لهذا الارتفاع آثار جانبية على الاقتصاد الوطني للدولة مصدرة تلك العملة، من خلال الأثر على الصادرات والواردات، ومن ثم ميزان المدفوعات².

¹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها في الجزائر (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 125-126.

² معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2- اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري:

نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من الثابت إلى المرن لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيبا كبيرا في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

أ- أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن قيام الدولة لعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية، أي ارتفاع أسعارها في الخارج بالعملة الأجنبية، ويترتب عن هذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين وزيادة إقبال الأجانب على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الأجنبية والعملة الوطنية¹.

أما حالة رفع قيمة العملة فيترتب عنها انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفيض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض في الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية، والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلي المحلي فتتخفيض الأسعار².

ب- أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، من ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية، مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية³.

أما ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري، يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام⁴.

¹ بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 130.

³ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي

مرباح، ورقة، 2015-2016، ص 47.

⁴ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

لقد تطرقت عدة دراسات إلى موضوع دراستنا، لكن جاء ذلك بطريقة غير مباشرة، وفي فترات زمنية مختلفة ومستعملة مناهج متباينة، وتوصلت إلى نتائج تختلف حسب منهج الدراسة وفتراتها.

المطلب الأول: الأبحاث والدراسات المحلية السابقة

نظرا لما يكتسبه موضوع القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع، لهذا اطلعنا على مجموعة من الدراسات المحلية السابقة، والتي اعتبرناها بمثابة مقدمات أولية تنير لنا محاور بحثنا، وذلك بغية إضفاء طابع جدي وموضوعي على دراستنا، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1- أيمن تمار، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسسي علي -البليدة 02-، الجزائر، 2018، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري، من خلال التطرق لأثر تخفيض العملة الوطنية على الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (1986-2015)، وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى جانبين، نظري تناول في الباحث فيه الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والنظريات المفسرة له، إضافة إلى العوامل المؤدية إلى حدوث تقلبات الصرف، كما تناولت الدراسة إظهار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وأهم المناهج الحديثة والمستخدمة لمعالجة مختلف الاختلالات التي من شأنها التأثير على التجارة الخارجية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد استندت هذه الدراسة على أسلوبين، الأسلوب التحليلي، وهذا من خلال تحليل مختلف البيانات المتعلقة بأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، والأسلوب القياسي الذي تم استخدامه بغرض معرفة مدى تأثير تخفيض العملة الوطنية على الميزان التجاري، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- أن سعر الصرف يمثل أحد أهم العناصر المحورية في المبادلات الدولية، حيث تتطلب المدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها.
- تعد الجزائر دولة أحادية التصدير (المحروقات)، ما يجعل سياسة تخفيض العملة غير مجدية في تحسين الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات وتخفيض الصادرات،
- لا يوجد تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي للدینار الجزائري ورصيد الميزان التجاري، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين المتغيرين.

2- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الأورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013، جاءت هذه الدراسة بغرض معرفة

أثر تغيرات أسعار الأورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية، وهذا للارتباط الوثيق للمبادلات التجارية الجزائرية بأسعار صرف العملاتين سالفتي الذكر، وفي هذا السياق تم تقسيم الدراسة إلى شقين، شق نظري تطرقت فيه إلى مختلف المواضيع والجزئيات المرتبطة بأسعار الصرف، مع التوجه نحو التفصيل والتعمق في أسعار صرف الأورو والدولار فضلا عن تناولها للعلاقة التي تربط بين هاتين العملتين، أما بخصوص الشق التطبيقي فقد تطرقت الدراسة إلى ذكر أهم مراحل التطور التاريخي لأنظمة تسعير وصرف الدينار الجزائري وعلاقة هذا الأخير بأسعار صرف الأورو والدولار، فضلا عن ذكر أهم المشاكل التي تواجه استقرار سعر صرف الدينار الجزائري جراء وجود السوق الموازية، وكذا الأسباب الكامنة وراء انتهاج الدولة لسياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت حول: أن قوة العملة تعبر عادة عن قوة اقتصاد الدولة، أما عن الأورو والدولار فقد أضحى يشكل الأورو بديلا رئيسيا للدولار في العديد من المبادلات التجارية الدولية، حيث أحرز تقدما كبيرا أمام الدولار مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، أما على السياق الجزائري فان من صالح الجزائر ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الأورو باعتبار أن الدولار يمثل عملة إيراداتها (البترو دولار) — وأن الأورو يمثل عملة نفقاتها.

المطلب الثاني: الأبحاث والدراسات الأجنبية السابقة

1- Muhammad ASIF, Impact of Devaluation on Trade Balance in Pakistan, Economics of Knowledge review, Vol 03, Iss 03, 2011.

ركزت هذه الدراسة على مدى فعالية سياسة تخفيض العملة، وهذا ببناء نموذج قياسي بهدف توضيح آثار تخفيض العملة على الميزان التجاري في باكستان على كل من المديين الطويل والقصير، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام اختبار التكامل المشترك، إذ توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن عملية انخفاض قيمة عملة باكستان (الروبية) كانت فعالة في تحسين الميزان التجاري، كما أوضحت أن هناك علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري على المدى الطويل.

2- Derek Boyd, Guglielmo Maria Caporale, Ron Smith, Real Exchange Rate Effects on The Balance of Trade, Cointegration and The Marshall - Lerner Condition, International Journal of Finance and Economics, Iss 6, 2001.

هدفت هذه الدراسة على قياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات، باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الاتجاهي (VARDEL) للنتائج المحلي الداخلي والخارجي، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة، وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل.

وقد توصلت هذه الدراسة أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت أيضا إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف، وهذا يعني أن نظام سعر الصرف ليس له بأثير على الميزان التجاري، وبالتالي يحتاج واضعو السياسات إلى ضمان القدرة التنافسية لسعر الصرف الحقيقي من أجل تحقيق التوازن التجاري.

3- Deyak, Timothy A., W. Charles Sawyer, and Richard L. Sprinkle. *The Effects of Exchange Rate Changes on Prices and Quantities in U.S. Foreign Trade.*, *International Trade Journal* 5, no. 1 (Fall 1990)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم آثار تغيرات أسعار صرف الدولار على الميزان التجاري للولايات المتحدة، وهذا من خلال فهم تأثير أسعار الصرف على أسعار الاستيراد والتصدير ثم فحص آثار تغيرات الأسعار على التدفقات التجارية، حيث توجهت الدراسة نحو وضع تقديرات للواردات، وقد أوضحت الدراسة إلى أن الصادرات تستجيب بسرعة أكبر بكثير من استجابة الواردات لتقلبات أسعار الصرف، وعلى وجه التحديد فإنه قد يستغرق تغيير سعر الصرف الحقيقي ما يصل إلى ثلاث سنوات للتأثير بشكل كامل على كمية الواردات.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل بعض المفاهيم الأساسية للقيمة الخارجية للعملة، حيث تعرف على أنها عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية وما يقابلها من وحدات نقدية لعملة أجنبية أخرى، حيث أن القيمة الخارجية للعملة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية باعتبارها عنصرا فعالا في تنشيط التجارة الخارجية، خاصة مع توسع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين مختلف اقتصاديات الدول، وكذا دراستنا للعلاقة بين القيمة الخارجية للعملة والتجارة الخارجية من خلال التقلبات في أسعار الصرف من انخفاض، تخفيض، ارتفاع ورفع قيمة العملة.

كما تطرقنا إلى بعض الدراسات التي درست موضوعنا سواءا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، حيث استعملت عدة مناهج للبحث وفي فترات زمنية ومكانية مختلفة، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج تختلف بعضها في دور وتأثير قيمة العملة الخارجية على التجارة الخارجية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية للفترة

2020-2000

تمهيد:

إن مشكلة الفرق في العملات قد يكون لها تأثير على الميزان التجاري، خاصة وأنه هو المؤشر الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، خاصة وأن الواردات الجزائرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأورو، وبالتالي فإن كل تغير في سعر صرف هذه العملة قد يكون له أثر بالغ في رصيد الميزان التجاري، وكذلك سعر صرف الدولار، ولو بدرجة أقل، بما أن حصيلة الصادرات الجزائرية تتأثر أكثر بأسعار النفط.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

قصد معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها يجب الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولا: تقديم متغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، أي أن حجم العينة المستعملة هو 21 مشاهدة، حيث تمثل الجزائر مجتمع الدراسة.

أما متغيرات الدراسة فهي تتمثل في كل من:

1- متغيرة سعر صرف الأورو: والمعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالأورو، ورمزنا لها بالرمز EURO،

البيانات مأخوذة من الموقع التالي: <http://fxtop.com/fr/historates.php>

2- متغيرة سعر صرف الدولار: والمعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، رمزنا لها بالرمز

USD، البيانات مأخوذة من الموقع التالي: <http://fxtop.com/fr/historates.php>

3- متغيرة رصيد الميزان التجاري: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وبسبب صعوبة نمذجة

هذه المتغير باستعمال اللوغاريتم، نقوم بحساب نسبة تغطية الصادرات للواردات، والتي تعكس أيضا وضعية

الميزان التجاري، ونرمز لها بـ: BCDZ، حيث تمثل الصادرات إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل

الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل، و تحسب قيمتها على أساس FOB، أما

الواردات فتمثل إجمالي السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية،

والتي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والتصدير وإعادة التصدير، وتجري عليها

عمليات التخليص الجمركي المتبعة سواءا كانت مستوردة للقطاع العام أو القطاع الخاص، وتحسب قيمتها

على أساس CIF. تم الحصول على المعطيات المتغيرة من المواقع التالية:

- موقع الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

- المديرية العامة للجمارك <http://www.douane.gov.dz>

ثانيا: تحليل معطيات الدراسة:

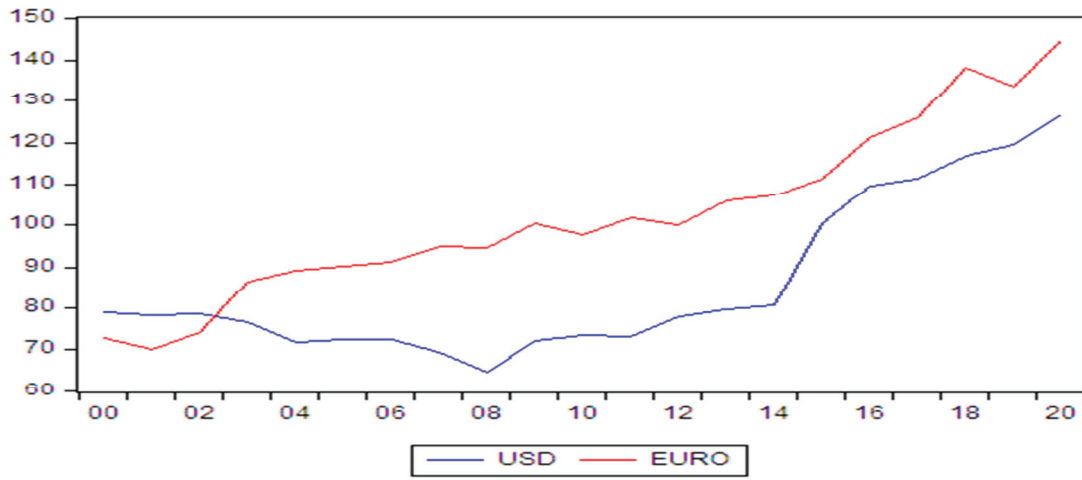
نقوم بتحليل تطور كل متغير ثم دراسة أثر تقلبات سعر صرف الأورو والدولار على رصيد الميزان التجاري.

1- تطور سعر الصرف:

يمثل الشكل الموالي تطور سعر صرف كل من الأورو والدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما

بين (2000-2020):

الشكل رقم (01): تطور سعر صرف كل من الأورو والدولار مقابل الدينار الجزائري



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ استقرارا نسبيا لسعر صرف كل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2002-2000، وذلك بمتوسط 78.54 دينار لكل دولار و72.33 دينار لكل واحد أورو، كما شهد هذا الأخير طيلة هذه الفترة معدلات صرف منخفضة أمام الدولار الأمريكي.

بداية من سنة 2003 بدأ الأورو في الارتفاع مسجلا أرقاما قياسية أمام الدولار الأمريكي، نتيجة تراجع استخدام هذا الأخير نسبيا، لهذا السبب عملت السلطات الجزائرية على التدخل في سوق الصرف من أجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في نهاية 2002، حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 2% إلى 5%.

استمر الدولار في الانخفاض. بمحني تنازلي طيلة السنوات الموالية ليصل إلى أدنى مستوياته بقيمة 64.49 دينار سنة 2008، ويرجع ذلك إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط العالمية، في حين استمر سعر صرف الأورو في الارتفاع إلى أن بلغ ما قيمته 100.50 دينار لكل أورو سنة 2009. ابتداء من سنة 2009 شهدت أسعار صرف الدولار ارتفاع مستمرا إلى أن بلغت ذروتها بقيمة 100.45

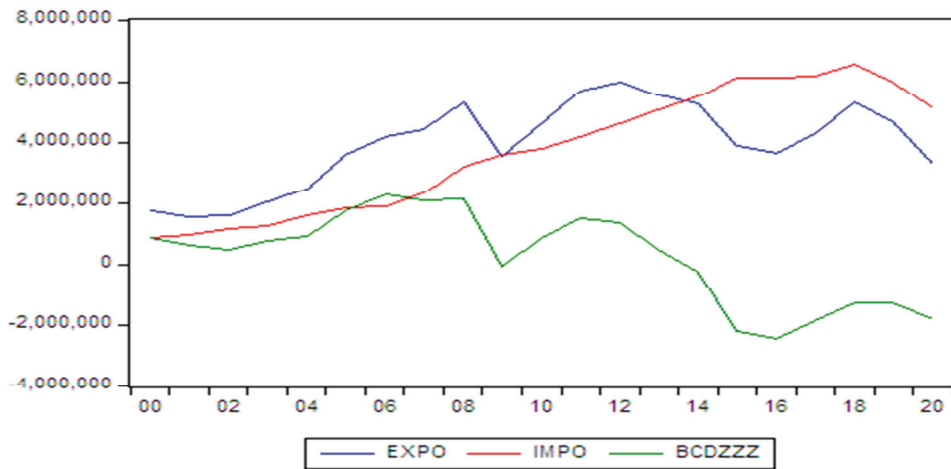
دينار لكل دولار سنة 2015. مع انخفاض سعر صرف الأورو لاسيما سنتي 2010 و2012، وفي سنة 2013 قامت السلطات النقدية بالجزائر بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار الجزائري وبطريقة غير معلنة مسبقا، تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم، حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة قدرت بـ 9% مقابل الأورو، و4% مقابل الدولار، والتي رأى فيها بعضا الخبراء أنها جاءت متأخرة، حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرفت الجزائر ارتفاعا في معدل التضخم أنداك بـ 9% بسبب ارتفاع الأجور والزيادات. وفي سنة 2015 عرفت معدلات صرف الأورو ارتفاعا قياسيا ليلغ 111.38 دينار لكل أورو، ويعود ذلك إلى النمو المفرط للواردات في الجزائر، والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، مؤديا بذلك إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف، وهذا ما ينعكس في انخفاض قيمته.

وإستمر الارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية الدولار والأورو حيث بلغ أعلى قيمة في 2020 والتي بلغت 66.129 بالنسبة للدولار الأمريكي. بينما بلغت مقارنة الأورو إلى 154.67 في الثلاثي الرابع من سنة 2020، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في قيمة للواردات في الجزائر، إذ بلغت 6382.87 مليار دينار، والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، مؤديا بذلك إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف، وهذا ما ينعكس في انخفاض قيمته.

2- تطور الميزان التجاري الجزائري:

يمثل الشكل الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2020)

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الشكل أعلاه التذبذبات التي عرفها الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة، والمتسمة في أغلب الأحيان برصيد موجب يرتفع وينخفض حسب وضعية الصادرات، هذا التغير في حجم الصادرات نتج عن ارتفاع حصيد صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة باستثناء سنة 2015 التي سجل فيها رصيد الميزان التجاري عجزا بسبب تنامي الواردات الجزائرية في نهاية الفترة.

حيث عرفت السنوات 2001-2003 انخفاضا في رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 917.25 مليار دينار، بعدما كان 1010.22 مليار دينار سنة 2000، وهذا بسبب تنامي الواردات مقابل الاستقرار النسبي في قيم الصادرات.

سجل رصيد الميزان التجاري ارتفاعا قياسيا سنة 2008 وحقق فائضا قدر بـ: 2547.97 مليار دينار، ويعتبر هذا الرصيد الأفضل على الإطلاق طيلة فترة الدراسة، بحث انتقل من فائض بقيمة 535.01 مليار دينار سنة 2002. بمنحني تصاعدي طيلة السنوات الموالية ليصل إلى فائض قيمته 2547.97 مليار دينار سنة 2008.

ولقد صاحب الارتفاع في الواردات من 722.43 مليار دينار سنة 2002 إلى 2541.64 مليار دينار سنة 2008، ارتفاعا في الصادرات من 1732.65 مليار دينار سنة 2002 إلى 5089.61 مليار دينار سنة 2008، نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار البترول والتي بلغت حوالي 100 دولار للبرميل.

إلا أن وضعيته تراجعت بشكل ملموس سنة 2009 بعد الأداء الاستثنائي الجيد سنة 2008، حيث تراجع رصيد الميزان التجاري مسجلا عجزا بقيمة 579.16 مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى الارتفاع الطفيف للواردات بنسبة 10.36 بالمائة مقارنة بسنة 2008، والذي بلغ ما قيمته 2835.32 مليار دينار، والانخفاض الملحوظ للصادرات بنسبة 36 بالمائة، حيث قدرت قيمتها بـ: 3257.61 مليار دينار، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي بلغت حوالي 61 دولار للبرميل (بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط).

بعدها ونتيجة لتحسن أسعار النفط وبداية تعافي الاقتصاد العالمي، ارتفع سعر البرميل من النفط إلى مستوى 77.40 و107 دولار للبرميل سنتي 2010 و2011 على التوالي، مما ساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري، فقد سجل سنة 2011 فائضا بقيمة 1473.72 مليار دينار، نتيجة لزيادة الصادرات بنسبة 38.61 بالمائة مقارنة بسنة 2009. إلا أن هذا التحسن لم يستمر، بل انخفض إلى أدنى مستوياته مسجلا فائضا لم يشهده منذ أكثر من عشر سنوات بقيمة 467.63 مليار دينار سنة 2013، نتيجة الارتفاع الهائل للواردات والتي كادت أن تتساوى مع الصادرات، وهذا ما حد من تحسن فائض الميزان التجاري خلال هذه السنوات.

بداية من سنة 2014 دخل الميزان التجاري في دوامة العجز، حيث سجل عجزا مستمرا من 2014 إلى غاية 2020، فبلغ هذا العجز ذروته سنة 2016، فسجل عجزا بـ 2483.69 مليار دج، ويعود سبب هذا

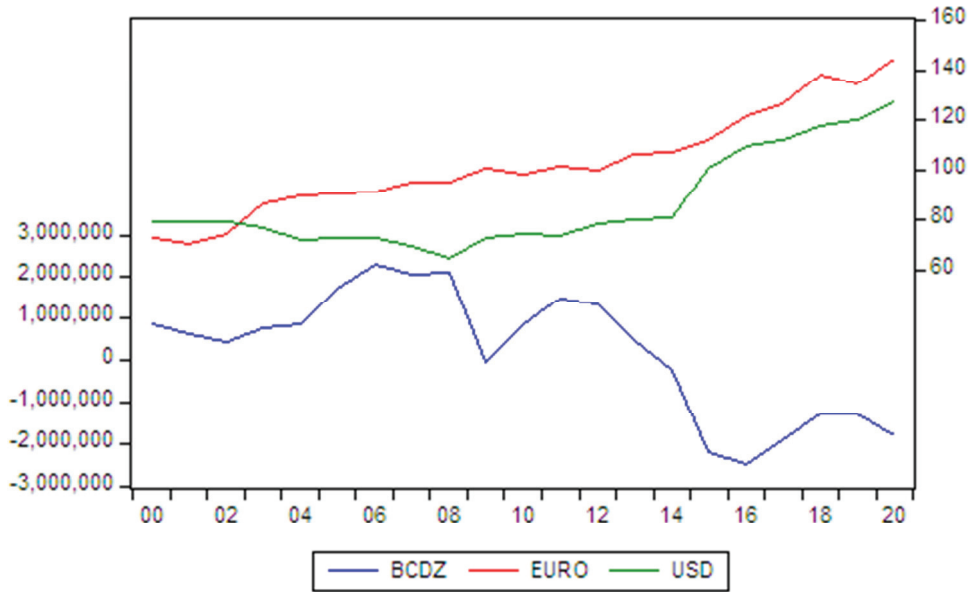
العجز المستمر في السنوات الأخيرة من الدراسة إلى ارتفاع فاتورة الواردات من جهة، وانخفاض حجم الصادرات، خاصة النفطية منها، بسبب تداعيات أزمة 2014. ولعل أهم أسباب الارتفاع الهائل للواردات هي:

- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية (القمح السكر) أدى إلى رفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر.
- الزيادة في أجور العمال والموظفين، أدت إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلاً.

3- أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري:

يمثل الشكل الموالي أثر تقلبات سعر صرف كل من الأورو والدولار على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2020):

الشكل رقم (03): تطور سعر صرف الأورو والدولار والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ اتجاه رصيد الميزان التجاري عكس اتجاه أسعار صرف كل من الدولار والأورو، خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة. ففي بداية فترة الدراسة ومن سنة 2000 إلى غاية 2008، يمكن القول أن الميزان التجاري سجل رقبا مريحا، بحيث أن الصادرات كانت تغطي الواردات خلال هذه الفترة، تزامنت هذه الوضعية منع شبه استقرار لسعر صرف كل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري. ولو أن

الفضل في تحقيق هذه الوضعية يعود بالأساس إلى التحسن المستمر لأسعار البترول خلال هذه الفترة، وما تركه من تزايد في حصيلة صادرات المحروقات.

بداية من سنة 2009، وباستثناء الفترة 2010-2013، دخل الميزان التجاري في دوامة العجز، والتي يعود السبب فيها إلى انخفاض حصيلة الصادرات النفطية بسبب تراجع أسعار البترول من جهة، وارتفاع حصيلة الواردات، خاصة السلعية منها، بسبب التراجع الكبير والمستمر في سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو، وارتفاع الأسعار على المستوى العالمي خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

- فيما يخص الأدبيات النظرية والتطبيقية تم الاستعانة بمختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمذكرات، إضافة إلى المجلات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- فيما يخص متغيرات الدراسة وتحليل تطورها تم الاعتماد على مواقع الانترنت المختلفة قصد الإلمام بالجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

ثانياً: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

1- استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة¹، لذا فقبل القيام بعمليات التقدير، نقوم أولاً بتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل، وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها²، ولأجل ذلك نستعمل عدة اختبارات أهمها اختبارات الجذور الأحادية.

1-1- اختبارات الاستقرارية:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية، اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئية، واختبارات الجذر الأحادي لكل من "Phillips-Perron" و "Dickey-Fuller".

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 196.

²George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1^{ère} édition. Paris: PUF. 1995. P 419.

أ- اختبارات "Dickey-Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من طرف "Fuller" في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey" و "Fuller" سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ويقترح كل من "Dickey-Fuller" اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\begin{aligned} \text{i} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \\ \text{ii} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \\ \text{iii} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + bt + \alpha + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث تشير فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي، وبالتالي X_t ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتشير إلى أنه مستقر.

في كل نموذج من النماذج السابقة فرضية العدم هي: $\phi=0$ ، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، كما أن القيم الحرجة الجدولة تختلف من نموذج لآخر.

وببساطة مبدأ اختبار "Dickey-Fuller" هو تقريبا نفس مبدأ اختبار "Student"، فخطوات إجراء الاختبار تكون بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم قسمة معلمة X_{t-1} المقدر على انحرافها المعياري المقدر، أي: $\frac{\hat{\phi}}{\sqrt{\hat{V}(\hat{\phi})}}$ ، لإيجاد قيمة الإحصاء τ ، ونرمز لها بالرمز: τ_{cal} ، ثم نقوم بعدها بمقارنتها مع القيمة الجدولة τ_{tab} في جدول (DF).

فإذا كانت $\tau_{cal} > \tau_{tab}$ ، فإننا نرفض الفرضية $H_0: \phi=0$ ، أي نقبل الفرضية: $\phi \neq 0$ ، وبالتالي عدم وجود جذر أحادي، ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi=0$ في نموذج واحد على الأقل من النماذج الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة.¹

ب- اختبار "فيلبس-بيرون" (PP):

طور "Phillips" اختبار للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية

¹R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1^{ère} éd. Paris. PUF. 1998 P150-152.

في السلسلة، وقد اقترح كل من "Phillips" و "Perron" سنة 1988 طريقة غير معيارية (Non Paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية.¹

وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار "Dickey-Fuller" البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و (DF)*، وفق أربع مراحل:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن e_t الخطأ المقدر؛

- تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير؛

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير عامل التصحيح S_t^2 (يعرف بالتباين على المدى الطويل)، ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{1+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (1) (توجيه Newey-West) المقدره بدلالة عدد المشاهدات T :

$$1 \approx 4(T/100)^{2/9}$$

- حساب الاختبار الإحصائي لـ (PP):

$$t_{\phi_1}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2}$$

2-1- إزالة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية:

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ثم نقوم باختبار استقرار السلسلة الجديدة ΔX_t ، وهكذا...

¹Phillips Peter C. B., Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988. P 346.

*توجد اختبارات أخرى مرتبطة بالجذور الأحادية منها:

- Le test de Dickey et Pantula (1987).
- Le test KPSS (1992).
- Les test de Sargan et Bhargava.

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي:

أ. طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام للسلسلة خطي $\alpha + \beta t$ ، فإن إزالة عدم الاستقرار تتم بطرح الاتجاه العام المقدر من X_t ، فتصبح لدينا سلسلة جديدة تتمثل في البواقي: $e_t = X_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}t$ ، ثم نقوم بدراسة استقرارية السلسلة e_t من جديد.

ب. طريقة الفروق: لإزالة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروق الأولى، أي حساب: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS-DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي واتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

في الآونة الأخيرة أصبحت منهجية $AUTOREGRESSIVEDISTRIBUTEDLAGMODEL(ARDL)$ شائعة الاستخدام، حيث نشر هذا النموذج من طرف كل من $PESARAN AND SMITH (1995)$ و (1999) و (1998) و $PESARAN AND SMITH (1998)$ و $PESARAN AND AL (2001)$ ، ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي $AUTOREGRESSIVE MODEL$ ونماذج فترات الابطاء الموزعة $DISTRIBUTEDLAG MODEL$ في نموذج واحد. وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر. ويتميز نموذج $ARDL$ بعدة مزايا منها:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مقترنا بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ فقط (لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة).
 - أن استخدامه يساعد على تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.
 - المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، إضافة إلى أنه يساعد على التخلص من المشكلات المرتبطة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.¹
- إن نموذج $ARDL$ أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث، والبالغة 21 مشاهدة، ممتدة من عام 2000 إلى 2020. كما أن نموذج $ARDL$ يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل

¹ - الشويرجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف، 2009، ص 156.

الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى، مثل طريقة ANGEL-GRANGER (1987)، طريقة JOHANSEN (1988) وطريقة JOHANSEN- JUSELIUS (1990)

ثالثاً: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يعتبر برنامج (EViews10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، فهو نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation).

يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل (Panel Data Analyses).¹

¹، تاريخ الاطلاع: 2022/04/25، <http://statistics-pnu.ucoz.com/forum/10-7-1>

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يشتمل البحث على متغيرات رصيد الميزان التجاري ممثلا في نسبة تغطية الصادرات للواردات كمتغير تابع، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري وسعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري كمتغيرات مستقلة، وغطت البيانات الفترة 2000-2020. واعتمادا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$BCDZ_t = f(USD_t, EURO_t)$$

حيث: BCDZ: رصيد الميزان التجاري، USD: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار ، EURO: سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري، t: مؤشر الزمن.

وبهدف تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث قمنا بتقدير النموذج الخطي والنموذج النصف لوغاريتمي والنموذج اللوغاريتمي المزدوج، وجرى اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، لأنها تعد من الصيغ الشائعة الاستعمال لسهولة معالجتها الحسابية، ولمعالجتها لمشكلة عدم ثبات التباين من جهة، وللمدلولات الاقتصادية لمعلماتها من جهة أخرى، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث

المعيار	الخطي	اللوغاريتمي المزدوج	النصف لوغاريتمي
R ²	0.654109	0.766794	0.737331
\bar{R}^2	0.615676	0.740882	0.708145
F-Statistic	17.01973	29.59243	25.26362
$\sum e_t^2$	17744.81	0.826268	0.930657
AIC	9.862917	0.111768-	0.007204
SC	10.01213	0.037450	0.156422
H-Q	9.895301	0.079384-	0.039588

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

بعد اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة للنموذج، يتم أخذ الشكل اللوغاريتمي الطبيعي لجميع متغيرات الدراسة. وبذلك سيأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta BCDZ_t = \alpha + \beta_1 BCDZ_{t-1} + \beta_2 LUSD_{t-1} + \beta_3 EURO_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \vartheta_{1i} \Delta LBCDZ_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \vartheta_{2i} \Delta LUSD_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \vartheta_{3i} \Delta LEURO_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: β_i تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل، $\vartheta_{3i} \cdot \vartheta_{2i} \cdot \vartheta_{1i}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل، α : الحد الثابت، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: عرض الدراسة القياسية

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يعد شرط السكون أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية ساكنة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، بل تكون النتائج زائفة ومضللة، حيث أن نقطة البدء للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية تنطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1) الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

من أكثر الاختبارات شيوعاً للكشف عن جذر الوحدة نجد اختبار PHILLIPS-PERRON، والذي يتطلب تقدير النموذج التالي:

$$\Delta X_t = \alpha + \phi \cdot X_{t-1} + \beta \cdot t + \varepsilon_t$$

ولهذا الاختبار نفس التوزيع الاحتمالي لاختبار Dickey-Fuller، وتستخدم القيم الحرجة نفسها لكلا الاختبارين، وذلك لاختبار الفرض الصفري المتضمن وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه أيضاً، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار PHILLIPS-PERRON على متغيرات البحث.

الرتبة	الفرق الأول			المستوى			السلسلة
	TREND & INTERCEPT	INTERCEPT	NONE	TREND & INTERCEPT	INTERCEPT	NONE	
I(1)	3.947-	3.786-	3.768-	2.201-	1.378-	1.582-	LBCDZ _t
I(1)	5.411-	3.813-	2.647-	0.652-	1.333	1.955	LUSD _t
(1)	5.836-	5.813-	3.672-	1.565-	0.594	3.361	LEURO _t
	4.532-	3.831-	2.692-	4.498-	3.808-	2.685-	%1
	3.673-	3.029-	1.960-	3.658-	-3.020	1.959-	%5
	3.277-	2.655-	1.607-	3.268-	2.650-	1.607-	%10

القيم الخارجة الجدولة

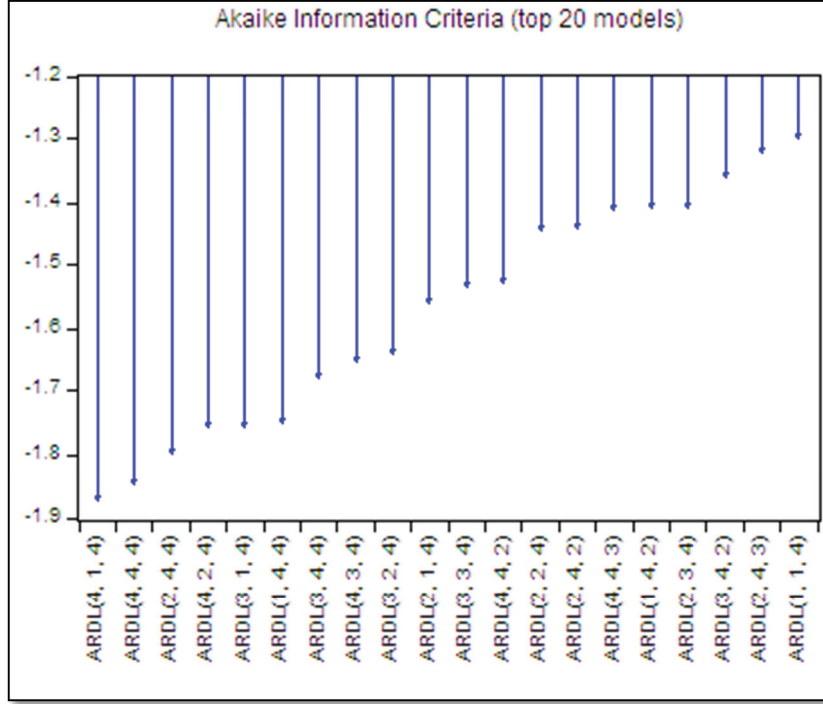
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه نجد أن نتائج اختبار PHILLIPS-PERRON للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية تشير أن متغيرات الدراسة $LBCDZ_t$ ، $LUSD_t$ ، $LEURO_t$ تحتوي على جذر الوحدة عند مستواها الأصلي، حيث تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الشكل رقم (04): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار AKAIKE، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL (4.1.4).

ثالثاً: منهج اختبار الحدود BOUNDS TESTING APPROACH:

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم حساب الاحصائية F لاختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي:

$$H_0 : \beta_2 = \beta_3 = 0$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي:

$$H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2.3$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة، تم حساب الإحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)

ARDL Bounds Test		
Date: 05/17/22 Time: 14:18		
Sample: 2004 2020		
Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.606166	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 6.606 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 6.36، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2.3$)، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.

رابعاً: تقدير معاملات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة سنقدر معاملات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير

متباطعات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنباً إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUSD	-0.211867	0.049956	-4.241010	0.0081
LEURO	-1.691726	0.301550	-5.610102	0.0027
C	13.566840	1.414293	9.592664	0.0002

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$\text{CointEq} = \text{LBCDZ}_t - (-0.2118 \cdot \text{LUSD}_t - 1.6917 \cdot \text{LEURO}_t + 13.5668)$$

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LBCDZ)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/17/22 Time: 14:49				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 17				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBCDZ(-1))	0.199440	0.123813	1.610815	0.1681
D(LBCDZ(-2))	0.098974	0.115483	0.857044	0.4306
D(LBCDZ(-3))	-0.211406	0.115761	-1.826225	0.1274
D(LUSD)	-2.383472	0.298288	-7.990506	0.0005
D(LEURO)	-2.036783	0.498398	-4.086661	0.0095
D(LEURO(-1))	-1.267319	0.385273	-3.289401	0.0217
D(LEURO(-2))	1.368776	0.416121	3.289371	0.0217
D(LEURO(-3))	1.646714	0.366414	4.494139	0.0064
CointEq(-1)*	-0.823883	0.152586	-5.399463	0.0029

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: اقتصادياً:

1- تقييم مقدرات معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير:

عملاً بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (04) و(05) نستنتج مايلي:

✓ يشير معامل USD_t إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري الجزائري، ممثلاً في نسبة تغطية الصادرات للواردات في الأجلين الطويل والقصير، حيث بلغت المرونة الجزئية لرصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر صرف الدولار (-0.2118) في الأجل الطويل، فكل زيادة في قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار (تراجع قيمة الدينار الجزائري) بـ: 1% تؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ: 0.2118%. بالمقابل بلغت قيمة المرونة الجزئية لرصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر صرف الدولار في الأجل القصير (-2.3834)، فكل زيادة في قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار (تراجع قيمة الدينار الجزائري) بـ: 1% تؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ: 2.3834% في الأجل القصير.

✓ يشير معامل $EURO_t$ إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الأورو مقابل الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الأجلين الطويل والقصير. حيث بلغت المرونة الجزئية لرصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر صرف الأورو (-1.6917) في الأجل الطويل، فكل زيادة في قيمة سعر صرف الأورو مقابل الدينار (تراجع قيمة الدينار الجزائري) بـ: 1% تؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ: 1.6917%. بالمقابل بلغت قيمة المرونة الجزئية لرصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر صرف الأورو في الأجل القصير (-2.0367) و(-1.2673)، فكل زيادة في قيمة سعر صرف الأورو مقابل الدينار (تراجع قيمة الدينار الجزائري) بـ: 1% تؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ: 2.0367% و1.2673% في الأجل القصير.

2- تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرّة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((COINT EQ(-1)) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة

سالبة (-0.8238)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.8238% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 1.21 سنة. كما تظهر تقديرات معلمات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة لها معنوية احصائية، إلا معلمات رصيد الميزان التجاري.

ثانيا: إحصائيا:

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج (4.1.4) ARDL المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\bar{R}^2 = 0.9591$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية FISHER والبالغة 35.14 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (06): المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.987232	Mean dependent var	4.700030
Adjusted R-squared	0.959141	S.D. dependent var	0.427930
S.E. of regression	0.086500	Akaike info criterion	-1.869365
Sum squared resid	0.037411	Schwarz criterion	-1.281214
Log likelihood	27.88960	Hannan-Quinn criter.	-1.810901
F-statistic	35.14496	Durbin-Watson stat	2.861149
Prob(F-statistic)	0.000512		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

ثالثا: قياسيا:

1- اختبارات ملائمة النموذج

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج DIAGNOSTIC CHECKING TEST الموالية:

- اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء.
- اختبار ARCH لعدم ثبات التباين.
- اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي.
- اختبار RAMSEY (RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.

- اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات ملائمة النموذج

BGLM	ARCH	JARQUE BERA	RESET
F – statistic = 4.375 Pr ob. F(2.3) = 0.164	F – statistic = 0.4204 Pr ob. F(1.24) = 0.5272	J. B = 1.1178 Pr obability = 0.5718	F – statistic = 0.3715 Pr ob. F(1.4) = 0.5751

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

وبالتالي تكون نتائج اختبارات ملائمة النموذج كما يلي:

- تشير إحصائية BGLM إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تشير نتيجة اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.52، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة عدم ثبات التباين.

- تشير إحصائية JARQUE-BERA (JB) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.57، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

- تشير إحصائية اختبار RESET إلى سلامة الشكل الدالي للنموذج المقدر، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.575 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

- للكشف عن مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة للنموذج نستعمل اختبار KLINE، والذي يؤكد غياب هذه المشكلة، حيث أن كل معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقلين أصغر من معامل التحديد في نموذج ARDL (4.1.4)، والبالغ $R^2 = 0.9872$.

الجدول رقم (08): مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة

Covariance Analysis: Ordinary		
Date: 05/17/22 Time: 15:52		
Sample: 2000 2020		
Included observations: 21		
Covariance Correlation	LEURO	LUSD
LEURO	0.038644 1.000000	
LUSD	0.030513 0.770905	0.040539 1.000000

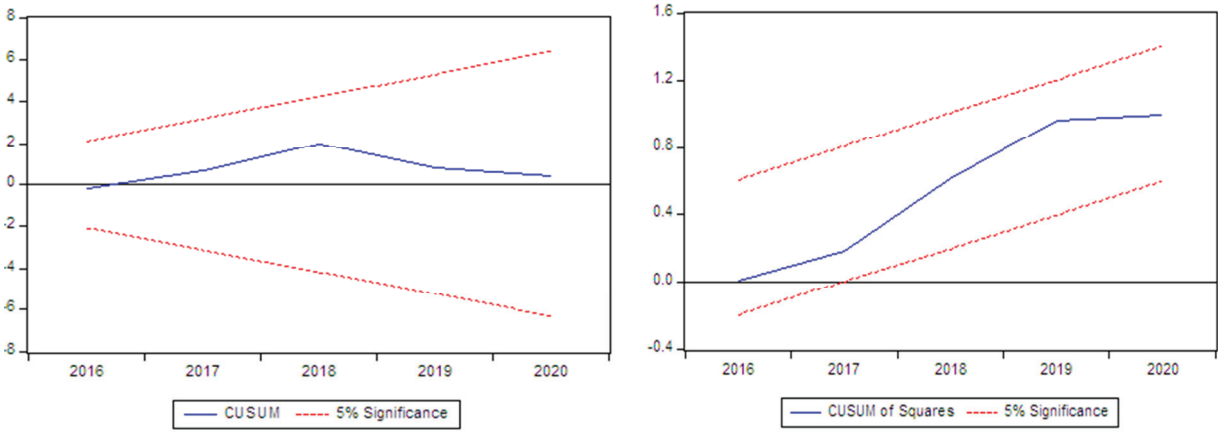
المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

ثانيا: اختبارات الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج:

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض، نذكر منها:

- اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM) CUMULATIVE SUM OF RECURSIVE RESIDUAL
- اختبار مجموع المربعات التراكمي للبقايا المعادة (CUSUMSQ) CUMULATIVE SUM OF RECURSIVE RESIDUAL OF SQUARES

الشكل رقم (05): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج.



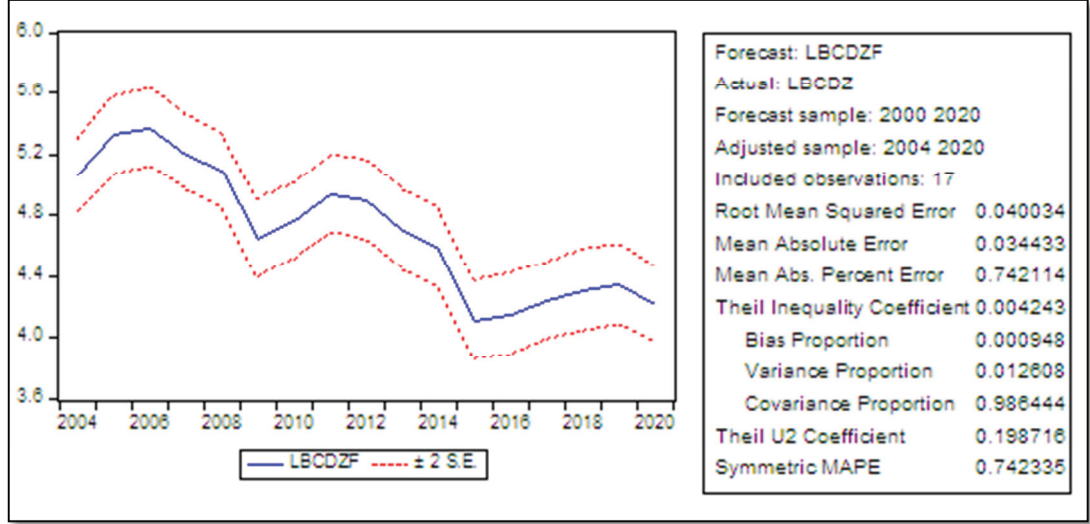
المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQ لهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة.

ثالثا: اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

من أهم الاختبارات المستخدمة لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ نجد معامل عدم التساوي لـ: THEIL، والذي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من الشكل أعلاه نجد أن للنموذج المقدر قدرة عالية على التنبؤ، حيث بلغت قيمة معامل THEIL (0.0042) وهي قيمة تقترب من الصفر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الفصل حاولنا قياس وتحليل أثر تغيرات سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، فمن خلال الجانب التحليلي اتضح لنا الأثر السلبي الذي تركه ارتفاع أسعار صرف هاتين العملتين مقابل الدينار، خاصة الأورو، والذي كان أحد أسباب ارتفاع فاتورة الواردات، وما خلفه من تراجع في حصيلة الميزان التجاري. في حين بينت الدراسة القياسية الأثر السلبي لتغيرات صرف هاتين العملتين على رصيد الميزان التجاري، سواء في الأجل الطويل أو القصير.

الخاتمة العامة

تعتبر القيمة الخارجية للعملة "سعر الصرف" من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دورا كبيرا في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة و غير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

حاولت هذه الدراسة قياس أثر القيمة الخارجية على التجارة الخارجية، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول "كيف تساهم القيمة الخارجية للدينار في دعم المكانة التجارية للجزائر على المستوى الدولي"، للوصول إلى الهدف تناولنا الموضوع على فصلين:

- الفصل الأول: تناولنا فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للقيمة الخارجية للعملة، وذلك من خلال مفهومها وآليات تحديدها وعلاقتها بالاحتياطات الدولية، ثم تطرقنا إلى ماهية التجارة الخارجية من مفهوم ومكونات وأهمية والعوامل المؤثرة فيها، أيضا تقلبات القيمة الخارجية للعملة وأثرها على التجارة الخارجية بتبيان اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، إضافة إلى عرض أهم الأبحاث و الدراسات العلمية التي سبقت دراستنا، وذلك من خلال مقارنتها مع النتائج التي توصلنا إليها.

- الفصل الثاني: خصص لإجراء دراسة قياسية لأثر القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية في الجزائر، مستخدمين نموذج ARDL، من خلال تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع القيمة الخارجية للعملة وأثرها على التجارة الخارجية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- متغيرات الدراسة $LEURO_t$ ، $LUSD_t$ ، $LBCDZ_t$ تحتوي على جذر الوحدة عند مستواها الأصلي، حيث أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الأجل الطويل.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الأورو مقابل الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الأجل الطويل.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الأجل القصير.

- وجود أثر سلبي ومعنوي لسعر صرف الأورو مقابل الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الأجل القصير

ثانيا: اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة قمنا باختبار الفرضيات، والتي كانت كمايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن تراجع القيمة الخارجية للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسين قيمة الصادرات، وبالتالي الرفع من قيمة رصيد الميزان التجاري، فقد كانت نتائج الدراسة عكس ذلك، حيث أن كل زيادة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (انخفاض قيمة الدينار) يترك أثرا عكسيا على رصيد الميزان التجاري، فعوض أن يؤدي تراجع قيمة الدينار إلى تشجيع الصادرات وتحسن رصيد الميزان التجاري، حدث العكس خلال فترة الدراسة. وبالتالي عدم صحة الفرضية الأولى.

- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تشير إلى أن تراجع القيمة الخارجية للدينار مقارنة الأورو يؤدي إلى كبح قيمة الواردات، وبالتالي الرفع من قيمة رصيد الميزان التجاري، فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك أثرا سلبيا لسعر صرف الأورو مقابل الدينار على رصيد الميزان التجاري، فحسب هذه النتيجة فإن كل زيادة في سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري (انخفاض الدينار) تؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري. أي زيادة حجم الواردات رغم ارتفاع فاتورتها، وهذا بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، مما يحتم الاستيراد رغم ارتفاع الفاتورة، وبالتالي فان تراجع القيمة الخارجية للدينار مقارنة بالأورو لم يؤدي إلى كبح قيمة الواردات، ومنه عدم صحة هذه الفرضية أيضا.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

نتويجا لما جاء من الدراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- محاولة تقليل الواردات من خلال تنمية فلاحية شاملة لدعم الصناعات الغذائية المرتبطة بها، بما ينتج محليا من مواد أولية، والعمل على تشجيع المواطنين لاستهلاك السلع المنتجة محليا من خلال التوعية والحملات الإعلامية؛
- تنويع مصادر الواردات خارج منطقة الأورو، وإدراج شروط خاصة أثناء عقد الاتفاقيات التجارية بحرية اختيار عملة الفوترة.
- تشجيع الصادرات الغير نفطية، وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير السلع بكميات و نوعية جيدة، وذلك لتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛

- وجوب الاعتماد على الوسائل الإحصائية والنماذج الاقتصادية في بناء وتحليل السياسات الاقتصادية من خلال توفير قاعدة بيانات مع ضرورة إتباع الدراسات القياسية التي يقوم بها الباحثون من أجل اتخاذ القرارات السليمة مستقبلا؛
- ضرورة توفير قاعدة بيانات حول كل المتغيرات الاقتصادية الهامة وتوفيرها للباحث بشكل يحفز على إجراء دراسات تهم البلد و تساعد في دراسة الوضع الاقتصادي.

رابعاً: أفاق البحث

من خلال دراستنا لموضوع القيمة الخارجية للعملة وأثرها على التجارة الخارجية، وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراساتها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- دراسة قياسية لتقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- سياسة سعر الصرف وأثرها على الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر، الأردن، 1993.
- السيد محمد احمد السريتي محمد غرت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الرمال للنشر والتوزيع، 2014.
- حسام على داود، أيمن ابوخفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الأردن، دار الميسرة، الطبعة الأولى، 2002.
- حسين عمر، مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط 3.
- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، مصر.
- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.
- محمد لبيب شقر، اقتصاديات النقود، مكتبة النهضة، مصر، 2005.
- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

- أيمن تمار، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لويسيانا علي -البليدة 02-، الجزائر، 2018.
- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الأورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- بربري محمد الأمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازي (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012.
- رشيد شيلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التجارة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر): أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- شنيبي سميرة، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006.
- صوطة وهيبة، قلمي راوية، آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة للفترة 2010-2016، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، 2017-2018، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.
- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
- عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011.
- عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1999-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2011-2012.
- معزوز لقمان، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على تغيرات أسعار السلع الإستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها في الجزائر (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

ثالثا: المقالات:

- الشويرجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- بالقاسم زايري، كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2010.
- صبحي حسون الساعدي، إيااد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 07، 2011.

رابعا: مواقع الانترنت:

- بيانات الأورو EUR مأخوذة من الموقع التالي:
<http://fxtop.com/fr/historates,php>
- بيانات الدولار USD مأخوذة من الموقع التالي:
<http://fxtop.com/fr/historates,php>
- موقع الجزائر:
<http://www.bank-of-algeria.dz>
- المديرية العامة للجمارك
<http://www.douane.gov.dz>
- احصائيات
<http://statistics-pnu.ucoz.com/forum/10-7-1>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Derek Boyd, Guglielmo Maria Caporale, Ron Smith, Real Exchange Rate Effects on The Balance of Trade, Co integration and The Marshall - Lerner Condition, International Journal of Finance and Economics, Iss 6, 2001
- Deyak, Timothy A., W. Charles Sawyer, and Richard L. Sprinkle. The Effects of Exchange Rate Changes on Prices and Quantities in U.S. Foreign Trade, International Trade Journal 5, no. 1 (Fall 1990).
- George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1^{ère} édition. Paris: PUF. 1995.
- International Monetary Fund, a for guidelines currency and International reserves foreign and currency liquidity, 2013.
- Muhammad ASIF, Impact of Devaluation on Trade Balance in Pakistan, Economics of Knowledge review, Vol 03, Iss 03, 2011.
- Phillips Peter C. B.Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988.
- R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1^{ère} éd. Paris. PUF. 1998.